الفصل السادس

خطاب الوفد لقضايا

الإصلاح السياسي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

قدمت جريدة الوفد ٣٣٣ أطروحة حول عمليات الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا محورية، شملت الإصلاح الدستوري والتشريعي وقدمت الجريدة من خلالها ١٩٥ أطروحة بنسبة ٥٨,٦٪ من إجمالي الأطروحات، وقد تم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة بشأنها ٦٧ أطروحة بنسبة ٢٠,١٢ ٪ تم توزيعها على ست قضايا فرعية، ثم الحريات والحقوق العامة، وقدمت الجريدة في إطارها ٧١ أطروحة بنسب ٢١,٣٪، وتم توزيعها على ثماني قضايا فرعية، وقد تنوعت الأطر المرجعية للخطاب بالجريدة فجاءت أطر التشريعات والقوانين، والمرجعيات الثقافية، والمرجعيات الرسمية، والمشاهدات من الواقع، والمرجعيات الحزبية – كأهم الأطر المرجعية في الجريدة، كما اعتمد الخطاب على عدة مداخل إقناعية للاستشهاد بالإطروحات المقدمة جاء في مقدمتها، الشخصيات الصانعة للأحداث، وعرض وجهات النظر المختلفة، كما تعددت الفئات الفاعلة في الخطاب وشملت الحكومة والحزب الحاكم، السلطة التشريعية، الرئيس، التيار الإسلامي، وقد تبني الخطاب اتجاها سلبيًا في وصف الفاعلين المحوريين في عملية الإصلاح السياسي في مصر، وسوف يقوم الباحث برصد مفردات هذا الخطاب كالتالي:

أولا: الخطاب الصحفي لقضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي:

١. **تداول السلطة**: قدمت جريدة الوفد ٣٩ أطروحة حول قضية تداول السلطة، في خطابها الصحفي خلال فترة الدراسة، بنسبة ٢٠٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي بالجريدة، وقد ركزت هذه الأطروحات في إطارها العام على الموضوعات التالية:

- النظام السياسي المصري لا يعرف الانتقال الحقيقي للسلطة، والذي يعني الانتقال السلمي للحكم من رئيس إلى آخر، أو من حزب الأغلبية إلى حزب آخر، بناءًا على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم.

- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله في مصر، فلا تزال السلطة حكراً على حزب الرئيس رغم مرور ثلاثين عامًا على الانفتاح السياسي في مصر إلا أنه لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة، أو المواطنين عمومًا في القرارات المصيرية.
- التداول الحقيقي للسلطة لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب الأحزاب السياسية الفاعلة، والوطنية، والتي تتنافس فيما بينها على تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وأن النظام القائم على غياب منطق تداول السلطة هو بالتأكيد نظام مشكوك في ديمقراطيته.
- يعاني النظام السياسي المصري من شيوع ظاهرة الحزب المسيطر، الأمر الذي لم يسمح معه بانتقال السلطة من الحزب الحاكم إلى غيره من الأحزاب، أو حتى تشكيل حكومة ائتلافية بسبب تفتت وإصدار النظام الحاكم في إضعاف الأحزاب السياسية وشل قدرتها على أن تمثل تحديًا حقيقيًا للحزب الوطني وبالتالي ضمان الاستمرار في السلطة.
- تمسك النظام السياسي بعدم تداول السلطة أدى إلى إضعاف آليات محاربة الفساد، وإضعاف المؤسسات لصالح تحالف السلطة والمال.
- الإصلاح السياسي يتطلب ضرورة تداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة تجسد نتائجها إرادة الناخبين، ووفق قواعد للعبة تحظى باتفاق عام، أو إجماع من قبل المجتمع السياسي.
- ومختلف القوى والتيارات على المسرح السياسي [1].

---

(١) راجع المقالات الآتية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، المادة ٧٧، الوفد، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٣
- معتز بالله عبد الفتاح، إصلاح قلب مصر الدستوري دون كبدها، الوفد، ٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، ليس حبًا في على ولكن كراهة في معاوية، الوفد، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣.
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ولماذا لا يتدخل الرئيس، الوفد، ٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جمال بدوي، كلام في العضم، عودة إلى المادة ٧٧ (١)، الوفد ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣،
- جمال بدوي، كلام في العضم، المادة ٧٧ لماذا (٢)، الوفد ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣.
- مصطفى الطويل، عجبي؟، الوفد، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- علي أبو الخير، المادة ٧٧، مربط الفرس في أي تعديل دستوري، الوفد ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سكينة فؤاد، جبهة دفاع عن جهاز المناعة المصري، الوفد ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤

حيث يرى سمير محمد غانم[٢]، أن التغيير والإصلاح السياسي شأنه شأن مختلف القضايا له محور رئيس وبنود فرعية، فالمحور الرئيس هو تداول السلطة سلميًا، ويبرهن الكاتب على مقولاته مستخدما إطار الأحداث العامة، ومشاهد من الواقع بقوله إن أي خطوة نحو الديمقراطية الحقيقية، يستلزمها إقرار بتداول السلطة، ويستخدم الكاتب في سرده لمبررات تداول السلطة بتعديل المادة ٧٧ من الدستور بعض التعبيرات المجازية، حيث يشبّه مواد الدستور التي طلب الرئيس مبارك بتعديلها بالأعمدة الثانوية المستخدمة في ديكورات المباني، والمادة ٧٧، بالعمود الرئيس الذي يستند عليه المبنى، ويشير إلى أنه عند الشروع في إعادة طلاء هذه الأعمدة الثانوية دون إعادة بناء العمود الرئيس يعد من قبيل إضاعة الوقت، والمماطلة والخداع، وبالتالي فإن تعديل المادة ٧٧ من الدستور هو الذي سوف يؤدي إلى تداول السلطة وتفعيل الديمقراطية الحقيقية.

ويقدم طلعت المغاوري[٣]، في خطابه مبررات الرفض التام لتوريث السلطة أو جمودها، وعدم التداول السلمي لها، باعتبار أن تداول السلطة سلميًا تعد أحد ملامح تطور النظام السياسي، خاصة في الدول التي بدأت في التحول للديمقراطية مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، ويبرهن الكاتب على تصوراته من خلال استخدام إطار تجارب الدول الأخرى، وقد استعانت بنموذجين جرى فيهما تداول السلطة سلمياً، نموذج لدولة ضاربة في جذور الديمقراطية وهي فرنسا، والأخرى دولة عربية إفريقية شقيقة تنتمي إلى دول العالم

- الشافعي بشير، نقولها بصراحة: تأييد فترة الرئاسة أمر خطير للغاية، الوفد ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال صلاح الدين، لماذا (٧٧؟) الوفد، ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمود السقا، قال قائل منهم: لا تمسوا المادة ٧٧ بسوء، الوفد، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤٧
- أنور عصمت السادات، الطاعة المطلقة، الوفد، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٢
- إبراهيم القرضاوي، توريث السلطة، الوفد، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٨، ص١٤
- مصطفى الطويل، أنت تريد وأنا افعل ما أريد، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمود السقا، الحيرة الكبرى في صياغة دستور الأمة، الوفد ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سلطان أبو على، هل للتعديلات الدستورية ضرورة، الوفد، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- فؤاد بدراوي، مشاهد، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣

(٢) سمير محمد غانم، لا ديمقراطية بغير تداول السلطة، الوفد، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤

(٣) طلعت المغاوري، تساؤلات درس في الديمقراطية ليتنا نتعلم، الوفد، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

الثالث وهي الجمهورية الموريتانية، حيث يرى الكاتب أن رئيسي الدولتين قدما مصلحة شعبيهما على مصلحتهما الشخصية، حين فضلا الديمقراطية كأسلوب أفضل لحكم البلاد، ويشير الكاتب إلى أن مبدأ تداول السلطة سيظل من الأحلام بعيدة المنال في النظام السياسي المصري طالما لم يتطرق المشرع لتعديل المادة ٧٧ من الدستور والتي تحدد فترة الرئاسة بمدد وتتيح لمن يعتلي السلطة أن يظل أبديًا في منصبه دون تغيير.

٢. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة الوفد ٢٨ أطروحة حول قضية التعددية الحزبية بنسبة ١٤,٤٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وأكدت هذه الأطروحات على أن الحياة الحزبية في مصر يعتريها العديد من الإشكاليات والقيود أبرزها يكمن في الملامح التالية:

- البيئة التشريعية للعمل الحزبي والتي يحكمها القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وما طرأ عليه من تعديلات بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥، حيث يصبح معها إنشاء وتكوين حزب سياسي في ظل الشروط المنصوص عليها وفي ظل اللجنة الإدارية المسماة بلجنة شئون الأحزاب هو ضربا من ضروب المستحيل.
- عدم التوازن بين الحزب الوطني الحاكم، والأحزاب الأخرى، فالأحزاب السياسية في نظر النظام السياسي المصري هي مجرد ديكور شكلي وأقرب إلى الكيانات السياسية التي تمارس مهامها خارج دائرة السلطة، لا تملك من الإمكانيات الواقعية، أو المحتملة ما يؤهلها للوصول إلى السلطة أو المنافسة عليها، كما أنها لا تملك من الوسائل ما يمكنها من الرقابة على الحكومة أو محاسبتها.
- لا تنشأ حياة سياسية سليمة بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة في المجتمع، وهذا لا يتحقق في ظل سيطرة الأنظمة الشمولية على مقاليد الحكم، فالنظام الشمولي يقوم على الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة وينفرد بها بينما تحاصر الأحزاب السياسية الأخرى داخل مقارها وتفرض عليها القيود التي تحد من نشاطها وتمنعها من الوصول إلى الجماهير.
- سعى النظام السياسي الحاكم باستمرار على انفصال الحياة الحزبية عن جوهر اهتمامات المواطن العادي وانشغاله بتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بجانب العزوف عن المشاركة السياسية وعدم حياد الأجهزة الإدارية.
- صورة البيئة السياسية التي تمارس فيها الأحزاب المعارضة أدوارها يفسر مأزق التعددية الحزبية في مصر.

كما أكد الخطاب على المطالبة بإلغاء قانون الأحزاب السياسية وتعديلاته الأخيرة، وسن قانون جديد للأحزاب يتضمن القواعد الآتية :

- تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بالإخطار .
- حظر تكوين الأحزاب في إطار التشكيلات العسكرية، أو التي تقوم على أساس الدين أو العرق أو الطائفة .
- إلغاء لجنة شئون الأحزاب المشكلة بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، وإنشاء لجنة جديدة يتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى، وتضم في عضويتها الأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى .
- حرية الأحزاب في إنشاء الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية بمجرد الإخطار للجهة المختصة .
- إلغاء التشكيل المختلط لمحكمة شئون الأحزاب بمجلس الدولة، وإعادة الاختصاص إلى محكمة القضاء الإداري .
- حرية عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات دون الحصول على إذن مسبق من الأجهزة المعنية .
- لا يجوز للسلطة التنفيذية الاعتراض على أي حزب تم الإخطار عنه طبقا للقانون، إلا بناء على حكم من المحكمة المختصة بعد عرض الأسباب التي تبرر ذلك .
- الإيمان بتعدد الأحزاب السياسية، وتداول السلطة فيما بينها لتفعيل الديمقراطية باعتبارها خير ضمان لتقدم وازدهار الدولة[٤] .

---

(٤) راجع المقالات التالية :

- سعيد عبد الخالق، درس من . . الحزب الديمقراطي الأمريكي، الوفد ١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- طلعت المغاوري، تساؤلات الإرادة السياسية، الوفد ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، بيان الوفد، الوفد، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- خليل العناني، الديمقراطية المعيبة، الحالة المصرية . . نموذجًا، الوفد، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حسين عبد الرازق، تصعيد المواجهة بين الإخوان والحكم، الوفد، ١٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الدستور والأحزاب، الوفد، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧
- جمال بدوي، كلام في العضم، مواجهة ساخنة، الوفد، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، مواصفات الفترة الانتقالية، الوفد ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧ =

ويتطرق محمد سلماوي[٥] في طرحه لوضع التعددية الحزبية في مصر من زاوية أن الفيصل والمحك الحقيقي في خطوات الإصلاح السياسي هو تغيير شكل الممارسة السياسية وبدونها تكون تعديلات الدستور ورقية لا مدلول لها ويستخدم الكاتب في طرح تصوراته ومبرراته أطر التصريحات الرسمية، والتشريعات والقوانين من خلال رفض لجنة شئون الأحزاب إنشاء ١٢ حزبًا جديدا، ويرى أن تفعيل التعددية الحزبية يستلزم عاملين مهمين هما، إطلاق حرية إقامة الأحزاب وإلغاء اللجنة الغير دستورية المسماة بلجنة شئون الأحزاب ويبرر الكاتب حجته في ذلك بقوله، إن الممارسة السياسية هي حق أساسي من الحقوق المنصوص عليها في الدستور، وهذه الممارسة لا يمكن أن تحقق الأمن من خلال الأطر السياسية الشرعية الممثلة في الأحزاب، فكيف ننص في الدستور على حق الممارسة السياسية ثم نشكل اللجان التي تقوم برفض جميع الأحزاب التي تتقدم لها، فإلغاء لجنة شئون الأحزاب تعد بداية تأسيس حياة سياسية سليمة، تقودنا إلى الإصلاح السياسي.

ويتطرق جمال بدوي[٦] في طرحه للتعددية الحزبية إلى نقطة مهمة تتعلق بعزل المواطنين عن الحياة السياسية بأحزابها من خلال تكوين صورة ذهنية لدى المواطن العادي بأن هذه الأحزاب مجرد ديكور شكلي تمارس مهامها خارج دائرة السلطة بدون أن تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها للوصول إلى الجماهير وتفاعلها مع قضاياها، من جانب، وعزل المواطنين عن هذه الأحزاب بتفاقم المشاكل الحياتية وضغوط المتطلبات اليومية، وبالتالي العزوف التام عن المشاركة في النشاط السياسي، ويستخدم الكاتب عدة أطر لإبراز مقولاته، منها الإطار التاريخي من خلال التعرض لبداية محنة الأحزاب السياسية التي بدأت

- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب.. والممارسة السياسية، الوفد، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٢، ص٧
- أنور الهواري، ملوك الأمس وملوك اليوم، الوفد، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق بين السطور، وما الحياة السياسية إلا مسرح كبير، الوفد ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- طلعت المغاوري، تساؤلات، دستورك يا وطن، الوفد، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سكينة فؤاد، حزب في مواجهة أمة، الوفد ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

(٥) محمد سلماوي، قرار معيب برفض ١٢ حزبًا، الوفد ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤.

(٦) جمال بدوي، كلام في العضم، محنة الأحزاب، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣.

مع قرار مجلس قيادة الثورة بحلها وتكريس حكم الفرد والتمهيد لمرحلة الاستبداد السياسي، ثم العودة للتعدد الحزبي بقرار الرئيس السادات لكن ليس على النحو الليبرالي الحر المعبر عن القوى الشعبية، ولكن أحزاب محكومة بإرادة الدولة ومقيدة بقانون الطوارئ، فكانت أدوارها تماثل أدوار الكومبارس لتكريس دور البطولة للحزب الحاكم فكانت النتائج انصراف المواطنين عن ممارسة السياسة برمتها، واكتفوا بمجرد المشاهدة، والتعليق، والسخرية، بجانب إطار الأحداث المعاصرة من خلال توضيحه لتراجع وضعف الممارسة السياسية داخل النظام السياسي المصري والتي أدت إلى عزوف ٧٠٪ من المواطنين عن الانتخابات الأخيرة تاركين الأمر للنظام الحاكم والحزب الديمقراطي الانفراد بتقرير مصير البلاد.

ويرى خالد حنفي[٧]، أن التعددية الحزبية بمعناها العام يمكن تحقيقها داخل النظام السياسي المصري كحزب افتراضي على شبكة الإنترنت فهذه الشبكة لا مجال فيها إلا للحرية حيث تسقط كل أدوات الإقصاء، وتؤسس مجتمعًا يتساوى أفراده من حيث الحقوق والواجبات، وهكذا يقدم الكاتب في طرحه للتعددية الحزبية إطاراً معتمداً على مشاهد من الواقع تجعل التعددية الحزبية داخل النظام السياسي المصري بعيدة عن الواقع الفعلي فاستعار لها مجتمعا افتراضيا يتميز بخصائص النظام الليبرالي حيث لا يسعى هذا الحزب الافتراضي لتكريس السلطة، يؤمن بأن أية مشكلة في هذا البلد لا يتم حلها إلا عبر التعددية والحوار، مع عدم إقصاء الآخر، وأن مرجعيته هي الأمة المصرية بكل تاريخها وتراثها.

٣. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة الوفد ٣٤ أطروحة حول قضية مكافحة الفساد بنسبة ١٧,٤ ٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركز الخطاب في مجمله على خطورة تفاقم مشكلة الفساد في مصر حتى أصبحت جزءاً من ملامح النظام السياسي القائم، كما تعرض الخطاب إلى العوامل التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة والآثار التي تركتها وطرق مكافحتها وذلك كالتالي:

- إن الفساد في مصر أصبح ظاهرة عامة بسبب القصور والإهمال على المستويين الإداري والسياسي، وأنه ارتبط بجهاز الدولة بسبب انخراط بعض شاغلي المناصب العليا السياسية والإدارية في ممارسة الفساد، حتى أصبح الفساد جزءاً من آليات العمل في

(٧) خالد حنفي على، نحو حزب افتراضي غير سلطوي في مصر، الوفد، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤.

بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها، وقد تبعه التراجع المستمر في ترتيب مصر على المستوى العالمي في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية حيث احتلت مصر الترتيب ١٠٥ للدول الأقل فساداً من مجموع ١٨٠ دولة بمؤشر ٢,٩ نقطة.

- أشار الخطاب إلى أن الخلل الإداري في مؤسسات الدول ساعد في تأثير بعض الفئات الاجتماعية وذوي النفوذ على بعض أجهزة الدولة وتوظيفها بطرق مختلفة لتحقيق مكاسب وثروات كبيرة عبر الانخراط في أنشطة وممارسات غير مشروعة شملت، الاتجار في الأغذية الفاسدة، والمعدات واللوازم الطبية، والتهرب الضريبي والتهريب الجمركي، والحصول على بعض التسهيلات الائتمانية دون وجه حق، وإهدار المال العام، والاختلاس.
- حصل تداخل غير واضح بين الثروة والسلطة في المجتمع نتج عنه أن أصبح امتلاك الثروة تمثل أحد المداخل المهمة في التأثير على السلطة الأمر الذي خلق ازدواجية في المجتمع المصري، لفئات محدودة تزداد ثراء، وقطاعات واسعة تعاني من التهميش والتدهور في معيشتها.
- كشف الخطاب على أن هناك عوامل عديدة ساعدت على انتشار الفساد منها: العلاقات المشبوهة، ونظام الحكم الشمولي، وغياب الديمقراطية الحقيقية، وتعقد الإجراءات القانونية الخاصة بضبط المجرمين ومحاسبتهم، وسيادة قيم الولاء الشخصي على القيم الوطنية، وتقلص دور الأحزاب السياسية، وتضخم الجهاز البيروقراطي في الدولة.
- أشار الخطاب إلى الآثار السلبية للفساد والتي ظهرت ملامحها في إهدار المال العام، وزعزعة الثقة في نزاهة الحكم والخلل القيمي، وضعف هيبة القانون، والإحساس بالظلم، وضعف الانتماء للوطن، مع غياب العدالة الاجتماعية.
- كما وضع الخطاب ضوابط وآليات محددة لمواجهة الفساد وصولا للحكم الرشيد وقد تضمنت هذه الآليات: تطبيق الديمقراطية الحقيقية، وضمان نزاهة الانتخابات، واستقلال القضاء وتدعيم سلطاته، وتدعيم دور الأجهزة الرقابية، وتفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة، وتشديد الرقابة على الجهاز الإداري بالدولة والقطاع المصرفي، ووضع تشريع جديد لمواجهة جرائم المال العام، مع سرعة الفصل في قضايا الفساد،

وعقاب المنحرفين، وحسن اختيار القيادات المسئولة بمختلف مؤسسات الدولة، وتقليص حجم البيروقراطية مع تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في المجتمع[٨].

يناقش حسين عبد الرازق[٩]، في خطابه لقضية الفساد أهم مظاهر هذه القضية في

---

(٨) راجع المقالات التالية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، الدم الفاسد، الوفد، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد أمين، على فين، مسئولون كبار، الوفد ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- مجدي حلمي، دولة الفساد، الوفد، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد عبد الفتاح، في العمق، حكومة ملوثة، الوفد، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩٧
- محمد أمين، على فين، اللعب على كبير، الوفد، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧ ص١٦
- ماجد محمد، على المكشوف، بطل الفضائح، الوفد١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- محمد زكي، شواكيش، رشاوى غرف النوم، الوفد، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- طلعت المغاوري تساؤلات، خراب الذمم، الوفد، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- طلعت المغاوري، تساؤلات، مافيا الأراضي، الوفد ٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد أمين، على فين، هويدا. . . . والوزير، الوفد، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- نيفين ياسين، بوضوح، الفساد واحد، الوفد ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧
- طلعت المغاوري، تساؤلات، حاكموا الإهمال والفساد في وزارة الكهرباء، الوفد، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد أمين، على فين، لا تغنوا علينا، الوفد ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- وجدي زين الدين، حكاوي، وأنت ماذا فعلت. . . . يا وزير الصحة، الوفد ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، اتهامات أخرى، الوفد ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، التلوث. . . والبرلمان، الوفد، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧
- محمد أمين على فين، هناك فرق، الوفد ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد أمين، على فين، شهادة سهير ونهى، الوفد ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- وجدي زين الدين، حكاوي، حاكموا الجبلي وهاني سرور، الوفد، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، شرين رضا، هاني سرور، والتعديلات الدستورية، الوفد ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥

(٩) حسين عبد الرازق، حماية الفساد في مصر، الوفد، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤.

المجتمع المصري، والتي بدأت واضحة تماما في صور، النهب المنظم لأموال المودعين في البنوك عن طريق تسهيلات وقروض لبعض رجال الأعمال دون ضمانات حقيقية مقابل عمولات ورشاوى لبعض المسئولين في القطاع المصرفي، ثم الاستيلاء على أموال الدولة بمساعدة الجهاز الإداري ومسئوليه، تم تشعب مختلف صور الفساد في قطاع المحليات، ثم الاتجار في اللوازم الطبية المقدمة للمواطنين والتي فجرتها قضية الدم الملوث لعضو برلماني بارز في الحزب الحاكم نتيجة لتحالف المال مع السلطة، استخدم الكاتب إطار المشاهد من الواقع، مع مسارات برهنة حددها في البيانات والأرقام للبرهنة على أن الفساد أصبح جزءً رئيسا من مكونات النظام السياسي المصري، وأنه قد وجد بيئة حاضنة لحمايته، وقد برهن الكاتب على ذلك من خلال التعرض لترتيب مصر على المستوى الدولي في تقرير منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد على مستوى العالم، وتقارير الرقابة الإدارية وبعض الجهات الرقابية الأخرى، ومحاكمات بعض المتورطين في قضايا الفساد، ويطرح الكاتب في مقولاته بعض الأسباب التي تساعد على تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع، حددها في نقاط معينة وهي: غياب الديمقراطية والقيود المفروضة على وسائل الإعلام خاصة الصحف والتي تحد من حريتها في كشف الفساد، وبالتالي قلة عدد جرائم الفساد التي تصل إلى النيابات والمحاكم، بجانب عدم قدرة أجهزة الرقابة على إبلاغ النيابات المختصة إلا بموافقة الوزراء أو رؤساء مجالس الإدارات، وعجز مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي في ظل هيمنة السلطة التنفيذية، وتجميد قانون محاكمة الوزراء، وينتهي الكاتب إلى نتيجة محددة وهي أن هناك تواطؤا واسعا في أجهزة وسلطات الدولة لحماية الفساد ومرتكبيه.

ويستخدم سعيد عبد الخالق[١٠]، إطاراً تاريخيًا في طرحه لأسباب تفاقم الفساد في مصر، مع استخدام البيانات والأرقام للبرهنة على مقولاته، استخدام الكاتب الإطار التاريخي ليبرهن عن تواطؤ النظام السياسي في انتشار الفساد ومحاباته عبر أطر رسمية، وذلك من خلال موقف النظام السياسي السابق بإلغاء هيئة الرقابة الإدارية بعد تجرئ المسئولين فيها بإصدار ثلاثة كتب لمحاربة وعلاج الفساد في مصر، كما استخدم الكاتب إطار التصريحات الرسمية ليبرهن على عجز النظام السياسي الحالي في مواجهة هذه القضية من خلال تصريحات مجلس الوزراء بمناقشة تقرير النيابة الإدارية حول الفساد في مصر، ويبرهن

(١٠) سعيد عبد الخالق، بين السطور، تقارير الفساد. مصيرها المخازن، الوفد، ٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥

الكاتب على مقولاته بالحجج الآتية: أن القضايا التي يتم الإعلان عنها لا تعبر عن الحجم الحقيقي للفساد في مصر، والذي بلغت تكلفته السنوية ٥٠ مليار جنيه، استمرار تراجع مصر في التصنيف الدولي لمؤشرات الفساد، غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع وبالتالي انعدام قيم الولاء والشرف، ارتباط المال بالسلطة لحماية الفساد وتبريره، والخلل الكبير في الجهاز الإداري بالدولة والقطاع المصرفي بما ينتج عنه بيئة حاضنة للفساد.

ويعرض سعيد إسماعيل علي[١١]، لصور أخرى للفساد، وهو الفساد داخل المؤسسة التعليمية، حيث يستخدم الكاتب إطار المشاهدات الواقعية في طرحه لتعدد أنماط الفساد داخل المجتمع المصري، وبالتالي أنماط مرتكبيه، ويرى الكاتب أن ما تعاني منه مصر حاليًا هو انتشار منظومة الفساد المخطط بسبب انعدام الشفافية، والمحاسبة، والدوائر المغلقة التي تملك السلطة والنقود، ويستخدم الكاتب إطار الحكم والأقوال المأثورة في سياق تأكيده على تشعب صور الفساد في المجتمع المصري بمشاركة النظام السياسي، ويستعين الكاتب لذلك بالحكمة الشعبية " حاميها حراميها " تعبيراً بالسلب عن ضرورة أن يكون القائم بالحماية كفئًا أمينًا.

٤. **استقلال السلطة القضائية**: قدمت جريدة الوفد ٢٧ أطروحة حول قضية استقلال السلطة القضائية بنسبة ١٣,٨٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة في مجملها العام عن المحاور التالية:

- إن استقلال القضاء، وتدعيم سلطاته هو الحجر الأساسي في بناء حركة الإصلاح السياسي، وهو أمر لا يلقى الاهتمام الكافي من قبل النظام السياسي المصري، رغم أن دعم السلطة القضائية هو دعم للعدل ولإحدى سلطات الدولة وسيادتها.
- استقلال القضاء شرط أساسي لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات التي هي أساس الإصلاح السياسي ومواجهة الفساد.
- تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية يؤدي إلى اهتزاز هيبة القضاء، ويصبح القانون بلا فاعلية مما يسهل عملية الخروج عليه، وبالتالي فقد العدل الاجتماعي.
- إن أبرز العقبات التي تعوق حركة إصلاح القضاء، وتحد من استقلاليته، تتمثل في كثرة التشريعات وتناقضها، وتعدد جهات التشريع، وتعدد جهات القضاء، وبطء إجراءات التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية، والتبعية المالية.

---

(١١) سعيد إسماعيل علي، الفساد في التعليم، الوفد، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٤

- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية بتوفير الاستقلال والحيدة والرعاية حتى يتفرغ القضاة لتحقيق العدالة من خلال: استقلال ميزانية السلطة القضائية، بعيداً عن أي رقابة أو تحكم من جانب السلطة التنفيذية، توفير المزيد من الرعاية والدعم والتطور التكنولوجي لأجهزة العدالة المعاونة، وإلغاء الازدواجية في النظام القضائي المصري بمعنى أن تظل السلطة القضائية بعيدة عن تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية وإعادة الاعتبار لسيادة القانون باعتبارها ركن أساسي لتدعيم عملية التطور السياسي والديمقراطي، والتزام الأجهزة المعنية بتنفيذ الأحكام القضائية بشكل صارم على أن تقدم الدولة القدوة والمثل في هذا المجال.
- تتأكد فعالية الهيئة القضائية وديمقراطيتها بقدرتها على ممارسة دورها الإيجابي في ضمان دستورية القوانين، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون، وتحقيق المساواة العادلة بين المواطنين، وقصر مهام المحاكم العسكرية على العسكريين.
- وإلغاء المحاكم ذات الصفة الاستثنائية[١٢].

---

(١٢) راجع المقالات الآتية:

- جمال بدوي، كلام في العضم، أزمة الوزير والنادي، الوفد، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣
- جمال بدوي، كلام في العضم، الإشراف القضائي، الوفد، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣
- محمد عبد الفتاح، لا.. لتهميش القضاء، الوفد ١٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- علي السيد، مطلوب عن المستشار مقبل شاكر، الوفد، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، ندوة القضاء، الوفد، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد أمين، على فين، ما يخجل منه الوزير، الوفد، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جمال بدوي، كلام في العضم، تطوير الثوب القضائي، الوفد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد مصطفى شودي، كلمة أخيرة، أنت واحد منهم، الوفد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- مجدي حلمي، الهجوم على القضاء لمصلحة من، الوفد، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سمير حافظ، مشروع وزير العدل لإنجاز القضايا، ملاحظات ومحاذير، الوفد، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، أنها مأساة إنسانية يا سيادة الرئيس، الوفد، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخالق، مأساة القاضي المنزلاوي.. تاني، الوفد، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٩
- سعيد عبد الخالق، التقدير والاحترام والإجلال لمستشاري مجلس الدولة، الوفد، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- جمال يونس، ضربة قلم، أزمة العدالة، الوفد، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤ =

ويرصد جمال بدوي[١٣]، في خطابه عنصرين مهمين يعوقان استقلال السلطة القضائية، وهما، إجراءات بطء التقاضي، وتهميش دور القضاء في الإشراف الكامل على الانتخابات، استخدم الكاتب في سرده لمقولاته إطار التصريحات الرسمية أو الشخصيات الصانعة للأحداث، مع الاستعانة بالبيانات والأرقام كمسارات برهنة مؤيدة لطرح الخطاب، حيث استعان الكاتب بإطار الشخصيات الصانعة للأحداث من خلال تصريحات وزير العدل المستشار ممدوح مرعي حول مشروع قانونين لتبسيط الإجراءات الجنائية والطعون بعد سرده لأرقام مخيفة لعدد القضايا المكدسة أمام المحاكم بتنوع درجاتها مما يعوق استقلال السلطة القضائية في أداء مهامها، كما استعان ببعض التعبيرات المجازية للإشارة إلى تقلص دور القضاء في الإشراف على الانتخابات من خلال التأويل الضمني لكلام الوزير حول بطء التقاضي والذي يعني ضمنيًا أن الإشراف القضائي الكامل على العمليات الانتخابية سوف يعطل سير التقاضي، ويشغل القضاء عن مهمتهم الرئيسة وهي تحقيق العدالة وبالتالي إعداد مبرر قوي لتعديل المادة ٨٨ من الدستور.

ويعرض محمد حامد الجمل[١٤]، في خطابه لصورة أخرى تعرقل استقلال السلطة القضائية، وهي توفير الرعاية الصحية والخدمات، وقد استخدم الكاتب أطر الأحداث العامة، والشخصيات الصانعة للأحداث في توضيح الخلل الذي تعاني منه السلطة القضائية ويحد من استقلالها، من خلال الإشارة إلى عمليات الاستبداد والتعسف والتمييز التي يمارسها وزير العدل في علاج القضاة من صندوق الرعاية الصحية وإهداره للأحكام القضايا النهائية الواجبة النفاذ لإنقاذ المرضى من الأسرة القضائية، فكيف يمكن تحقيق العدالة، والميزان مفقود في بيت العدالة، ويرى الكاتب أن استقلال السلطة القضائية لا يتأتى بدون تحررها من كافة القيود بما فيها استقلال صندوق الرعاية الصحية عن يد الوزير المسئول وكفالة هذا الحق للجميع على السواء.

- محمد أمين، على فين، دموع القضاة، الوفد، ١١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد أمين، بقرار جمهوري، الوفد، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- سكينة فؤاد، القضاة.. والسفاح.. حالة وطن (٢)، الوفد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، الظلم في محراب العدالة، الوفد، ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣

(١٣) جمال بدوي، كلام في العضم، حالة العدالة متردية، الوفد، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣

(١٤) محمد حامد الجمل، استقلال السلطة القضائية وعلاج القضاة، الوفد، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

ويوضح أحمد ثابت[١٥]، في خطابه لأحد معوقات استقلال السلطة القضائية في النظام السياسي المصري من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية وبعض القضاة الموالين للسلطة الحاكمة من خلال محاولة الالتفاف وتعديل المادة ٨٨ من الدستور والتي تعطي للقضاء حق الإشراف الكامل على الانتخابات، وتضمن نزاهتها، ويبرر الكاتب اتجاه النظام السياسي لهذه الخطوة لعدة عوامل محددة منها: نزعة الانتقام الشخصي من القضاة بعد موقفهم المشرف من تعديل المادة ٧٦ من الدستور، والانتخابات الرئاسية والتي أكدت في مضمونها العام على تراجع نسبة الإقبال من الجماهير بصورة كبيرة، ثم قيام القضاة بإعداد تقرير عن تجاوزات ما سمي بلجنة انتخابات الرئاسة كشف عن التجاوزات الأمنية ضد القضاة والمتظاهرين المعارضين لتزوير الاستفتاء، ومطالب الهيئة القضائية بإدخال تعديلات جوهرية على قانون السلطة القضائية المقدم لمجلس الشعب ورفضهم للتعديلات التي أدخلها النظام السياسي على المشروع بما يحد من الاستقلال التام للهيئة القضائية، ثم إسرار القضاء على ممارسة حقهم الطبيعي في مهام الإشراف القضائي الكامل على انتخابات مجلس الشعب الأخيرة والتي كان من نتائجها حصول الحزب الحاكم على أقل من ثلث مقاعد المجلس رغم التجاوزات واستخدام البلطجة، كما استخدم الكاتب إطار التجارب لدول أخرى والتي حددها بالهند كنموذج ديمقراطي يقوم على تشكيل لجنة عليا لإدارة العملية الانتخابية، مستبعداً، مقارنتها بالتعديلات التي تم إدخالها على المادة ٨٨ من الدستور مؤكدا أن الاستعانة بالنماذج الديمقراطية لا يفيد في الحالة المصرية التي تهدف لضرب السلطة القضائية وتقلص من سلطاتها التي منحها الدستور.

٥. **نزاهة الانتخابات**: قدمت جريدة الوفد ٢٣ أطروحة حول قضية نزاهة الانتخابات بنسبة ١١,٨٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد أشارت الأطروحات في معناها العام إلى أن النظام الانتخابي القائم بمتغيراته المختلفة يمثل معوقًا للتطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، حيث تعاني العملية الانتخابية من ضعف خطير يتمثل في فقدان مصداقيتها في نظر الكثير من المواطنين، وقد ارتبط بذلك ظلال من الشك حول سلامة العملية الانتخابية، وقد تأكد ذلك في ظل الأحكام المتعاقبة

(١٥) أحمد ثابت، هدر استقلال القضاء هو الهدف: والنية هي نزعة الانتقام، الوفد، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

لمحكمة النقض بإفساد نتائج الانتخابات في عدد كبير من الدوائر، مما ترتب عليه عزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة سواء بالامتناع عن قيد أسمائهم، أو الوصول إلى صناديق الاقتراع، وأوضح الخطاب أن مظاهر عدم نزاهة العملية الانتخابية في مصر تبرز ملامحها في الأمور التالية:

- تنامي دور كل من المال والعنف في إدارة العملية الانتخابية مما أفقدها جانبًا مهمًا من وظيفتها كآلية للمشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- انتشار أعمال التزوير وسيطرة أجهزة الأمن على مقار صناديق الاقتراع العامة، الأمر الذي أحال دون وصول الناخبين لصناديق الاقتراع.
- استخدام النظام السياسي الحاكم الرشاوى الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، بجانب استخدام المال في الحصول على الأصوات الانتخابية بما يدمر الحياة السياسية في مصر.
- مساندة مختلف أجهزة الدول والإعلام الرسمي للحزب الحاكم، مما أفقد العملية الانتخابية عدالتها من أجل استمرار احتكار السلطة ومقاعد البرلمان.
- تدخل السلطة التنفيذية في تزوير الانتخابات بمختلف الوسائل بقرار سياسي لأهداف معينة.

وأكد الخطاب كذلك على أن التمكين من إجراء انتخابات نزيهة يعد خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، فمن خلالها تستطيع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة أن تحصل على تمثيل سياسي يتفق وأوزانها الحقيقية في المجتمع، كما تستطيع من خلالها قوى وأحزاب المعارضة أن تشارك في عملية صنع القرار والسياسات، وتصبح جزءا من النظام السياسي الحاكم، كما تعد الانتخابات النزيهة آلية مهمة لحث المواطنين على المشاركة في العملية السياسية نظرا لإدراك كل مواطن أن لصوته قيمة لصياغة الحياة السياسية، بجانب أن الانتخابات النزيهة تشكل آلية لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وفقًا للإرادة الحرة للجماهير، كما أوضح الخطاب أن تحقيق نزاهة العملية الانتخابية يتطلب الأمور التالية:

- صياغة قوانين انتخابية متوازية وعصرية مع توفير مقومات تنفيذها بنزاهة وتجرد.
- تمكين السلطة القضائية من الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات مع تحويله إلى إشراف مؤسسي كامل على سائر أوضاع العملية الانتخابية بدءا من إعداد الجداول وحتى إعلان النتائج النهائية والفصل النهائي في جميع المنازعات.

- العمل على تنفيذ كشوف الناخبين وتحديثها باستمرار بحيث تصبح مطابقة للحجم الفعلي لهيئة الناخبين .
- وضع ضوابط تنظيمية وإدارية فعالة لاستخدام المال الخاص في الانتخابات من خلال تحديد حد أقصى لنفقات المعركة الانتخابية لكل مرشح، وإخضاع إنفاق هذه المبالغ للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة القضائية للإشراف على الانتخابات .
- توفير ضمانات حياد المال العام، والإدارة الحكومية وأجهزة الإعلام الرسمية في الانتخابات مع إتاحة فرصة متكافئة لمختلف الأحزاب السياسية فيما يتعلق بممارسة الدعاية الانتخابية .
- تشديد العقوبات على كل من يعتدي أو يشارك في الاعتداء على حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات أو تزييف إرادة الناخبين مع إفساح المجال أمام الجمعيات واللجان الأهلية للرقابة على العملية الانتخابية[١٦] .

---

(١٦) راجع المقالات التالية :

- عبد الفتاح نصير، سلطة الشعب، الوفد ١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، إغاظة الأمريكان، الوفد، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- سليمان جودة، خط احمر، في أقرب ترعة، الوفد، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حسين عبد الرازق، المعركة القادمة بعد تزوير الاستفتاء، الوفد، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، دسترة التزوير، الوفد، ٢٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- سامح بلح، ردة دستورية متوقعة لنظام حكم مستبد، الوفد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سليمان جودة، خط احمر، نضحك على أنفسنا، الوفد، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عصام الشريف، نرفض المساس بالمادة ٨٨، الوفد، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٨
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، اشرب من البحر، الوفد، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمود أباظة، المأزق السياسي، الوفد ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١
- جمال بدوى، كلام في العضم، منتظرون تدخل الرئيس، الوفد، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣
- فؤاد بدراوي، حنانيك يا رئيس المجلس، الوفد ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣٦
- محمود السقا، هل انفض السوق، الوفد، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، لماذا نرفض، الوفد، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد الشربينى، سن أبرة، الوفد، ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- فتوح الشاذلي، رسالة حب، العودة إلى الوراء، الوفد، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩

obeikandl.com

ويعرض عباس الطرابيلي[١٧] لعامل أساسي في عدم نزاهة الانتخابات التي تجرى في مصر في ظل النظام السياسي القائم، والمتعلق بتزوير إرادة الناخبين عن طريق التلاعب المنظم في نتائج الانتخابات وبالتالي تراجع المشاركة من قبل المواطنين لدرجة العزوف التام في بعض الأحيان لافتقادهم الثقة في النتائج وعدم عدالتها، حيث يرى الكاتب في خطابه أن توالي تزوير الانتخابات، وترويع الناخب وإرهابه، وظهور النتائج عكس ما أدلى به، أدى إلى إحجام المواطنين عن الذهاب إلى صناديق التصويت، وبالتالي أصبحنا نحكم بحكومات غير شرعية، ونحيا حياة برلمانية غير شرعية، ويستخدم الكاتب الأطر التاريخية والشخصيات الصانعة للأحداث، مع الإشارة إلى البيانات والأرقام، كاستشهادات منطقية في الإشارة إلى أن إحساس المواطن بضمان عدم تزوير إرادته، وعدم إعاقته في الوصول إلى صناديق الاقتراع، والثقة في مصداقية العملية الانتخابية ـ ستدفعه نحو المشاركة الإيجابية والتخلي عن العزلة، ويبرهن الكاتب على ذلك بالحقبة الوفدية لحكومة الوفد الأخيرة برئاسة الزعيم مصطفى النحاس من خلال أطر الدراسات والبحوث المتمثلة لدى الكاتب في كتاب الرافعي الصادر ١٩٥١، والذي وصلت فيه نسبة الإقبال والمشاركة على العملية الانتخابية إلى ما يقرب من ٦٠ ٪، وكان من نتائج ذلك تمثيل مختلف الطوائف وإحساس الناخبين بجدية التغيير، وبينما جاءت الانتخابات الأخيرة لتوضح تدني نسبة مشاركة الناخبين إلى ٢٠٪ في الريف وتراجعها بصورة خطيرة في المدن بسبب فقدان المصداقية في النتائج، والإحساس بجمود الحركة السياسية بشكل عام.

ويقدم وجدي زين الدين[١٨] لعامل آخر يعوق نزاهة العملية الانتخابية والتي تعد أحد متطلبات الإصلاح السياسي، وتتمثل في إسرار النظام السياسي المصري على تقليص حجم الإشراف القضائي على الانتخابات من خلال تعديل المادة ٨٨ من الدستور المصري والتي تعطي للقضاء حق الإشراف الكامل على الانتخابات، خاصة بعد تنفيذ أحكام الدستورية العليا وتفعيل هذا النص، مما تسبب للنظام الحاكم في مأزق شديد في خوضه للانتخابات الأخيرة، وإعلان القضاة للعصيان المدني، والوقوف ضد عمليات البلطجة والتزوير، فكانت من نتائجها تراجع المقاعد التي اكتسحها الحزب الحاكم بشكل واضح وغير

(١٧) عباس الطرابيلي، هموم مصرية، لماذا يقاطع الناس الانتخابات، الوفد، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤.
(١٨) وجدي زين الدين، حكاوي، الإشراف القضائي، الوفد، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٧.

مسبوق، استخدم الكاتب في خطابه إطارين هامين لعرض مقولاته، الإطار الأول يتعلق بالتشريعات والقوانين، من خلال الإشارة إلى التوجه السياسي بإلغاء وتعديل المادة ٨٨ من الدستور، بهدف إبعاد القضاة عن الانتخابات وتمكين النظام من التزوير والتلاعب في النتائج، فضلا عن أن القضاة ما زالوا هم الفئة الوحيدة في المجتمع المصري التي يثق بها الناس، وفي وجودهم يمنع التزوير والتلاعب في بطاقات إبداء الرأي وتزيد نسبة المشاركة من قبل الناخبين، أما الإطار الثاني فيتعلق بالشخصيات الصانعة للأحداث من خلال الإشارة إلى المبادرة التي قام بها حزب الوفد على لسان رئيسه بإعداد صياغة جديدة للمادة ٨٨ تكفي لنزاهة العملية الانتخابية من خلال الإشراف الكامل على الانتخابات والاستفتاءات عندما تتولى لجنة عليا العملية الانتخابية برمتها، بدءا من تحرير جداول الناخبين وحتى إعلان النتائج، وأن تجاهل النظام السياسي المصري لهذه الصياغة يعني تكريس التزوير والتزييف للانتخابات البرلمانية.

ثانيًا: الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة:

١. **إصلاح المؤسسات التعليمية**: قدمت جريدة الوفد ٢٣ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات التعليمية بنسبة ٣٤,٣٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد تناولت هذه الأطروحات في مجملها عملية إصلاح التعليم على اعتباره ركيزة لتحقيق أهداف المجتمع الإصلاحية الأخرى نظرًا للتأثير المتبادل بين التعليم والمجتمع خاصة وأن الكثير من مشكلات التعليم يرجع في مصدره إلى مشكلات مجتمعية، وقد أوضح الخطاب بعض العقبات التي تعترض النظام التعليمي في مصر، كما ركن إلى مجموعة من الضوابط التي تدفع من مستوى الخدمة وتحقق إصلاح حقيقي للمؤسسات التعليمية المختلفة وذلك كالتالي:

كشفت أطروحات الخطاب الصحفي عن بعض العوامل التي تعوق تطور وإصلاح النظام التعليمي في مصر وقد تركزت هذه العوامل في:

- تدني المستوى المهني للمعلمين وتراجع الدولة عن البعثات الخارجية والاحتكاك بالمدارس الأوربية.
- التضارب والعشوائية في قرارات المسئولين عن النظام التعليمي في مصر.
- انتشار الدروس الخصوصية.

- الازدواجية التعليمية في التعليم المصري .
- ربط الشهادة بالوظيفة بالمعنى الضيق الذي لا يحقق للعملية التعليمية دوافعها المعرفية .
- انفصال المنهج الدراسي عن البيئة والمجتمع وزيادة الأمية التعليمية .
- العجز الواضح في نظم الامتحانات والتي عجزت حتى اليوم عن التقييم الفعلي لقدرات الطلاب .
- المركزية المطلقة في النظام التعليمي المصري .
- ضعف التأهيل العلمي والعائد المادي للمعلمين .
- العجز الواضح في البنية الأساسية لمقومات المنظومة التعليمية .
- تدني المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم في مصر مقارنة بالدول الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي .

كما حدد الخطاب الصحفي مجموعة من الأطر لانتشال المؤسسات التعليمية في مصر من محنتها، ومواكبة البيئة العالمية وشملت المطالب التالية :

- زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم في الموازنة العامة للدولة كي تصل إلى المعدلات العالمية .
- توفير معايير الجودة التعليمية وفقًا لأحداث المعايير الدولية، والاستفادة من التجارب الناجمة في الدول الأخرى .
- الاهتمام بالمعلم باعتباره عصب العملية التعليمية كلها وبدونه لا يمكن تحقيق أي إستراتيجية تعليمية .
- تطوير المناهج بصفة دورية لمواكبة التقدم السريع في مختلف فروع المعرفة .
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وتفعيل اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية .
- انتقاء المنهج الدراسي وطرق تقديمه حتى يحقق للطلاب القدرة على الفهم والتحليل والابتكار والإبداع .
- ربط التعليم بسوق العمل مع العمل على استقلال المؤسسات التعليمية بكل شئونها وإتاحة الحرية للبحث العلمي .
- تحسين أوضاع المعلم المادية والتكنولوجية وزيادة البعثات الخارجية .
- تشجيع المواطنين والجمعيات ورجال الأعمال بالتبرع وإنشاء المدارس وإدارتها تحت إشراف الدولة .

- الاهتمام بالمحتوى الدراسي الذي يحقق الانتماء الوطني عن طريق خلق الوعي السياسي والمجتمعي.
- العمل على تأسيس مناخ وطني يدعو لثقافة العلم والتعليم[١٩].

يقدم عباس الطرابيلي[٢٠] في خطابه وصف دقيق لحالة التردي والضعف الذي وصل

---

(١٩) راجع المقالات التالية:

- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، هموم الكادر الخاص، الوفد، ١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٦
- عبد الفتاح نصير، التعليم الغالي ثمنه فيه، الوفد، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٤
- سعيد سلامة، أيها النواب.. اسألوا الوزير، الوفد، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عصام جميل، لا يا وزير التعليم، الوفد، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد إسماعيل على، نكسة كليات التربية، الوفد، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد أمين، على فين، شرف الجامعة، الوفد، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- ياسر العدل، بعضهم لا يعرف القراءة، الوفد، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد نبه الغريب، ثقافة الاستغلال في الجامعات، الوفد، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، أساتذة مصر والجامعات العربية، الوفد، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- بهاء الدين أبو شقة، قراراتنا العشوائية، الوفد، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- وجدي زين الدين، حكاوي، يا نظيف، لا تستهين بتهديدات المعلمين، الوفد، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٧
- كاميليا شكري، نحن.....وعالم الجودة والتميز، الوفد، ١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد سلامة، التعليم في محنة كبرى، الوفد، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- بهاء الدين أبو شقة، العملية التعليمية في خطر، الوفد ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- طلعت المغاوري، تساؤلات، غش وخداع، الوفد، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عبد النبي عبد الباري، على الماشي، الوفد، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عبد الرحمن فهمي، البلد على حافة الهاوية، الوفد ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد سلماوي، اللعب الإسرائيلي في الجامعة، الوفد ٢١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- نعم الباز، أولادنا عشوائيات، الوفد، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

(٢٠) عباس الطرابيلي، هموم مصرية، لهذه الأسباب، انهار التعليم المصري، الوفد، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤.

إليها النظام التعليمي المصري بشكل عام من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة، وقد برهن الكاتب هذا التدهور من خلال إبراز ملامح عامة لمنظومة التعليم مستقاة من الواقع الحالي شملت: انتشار الدروس الخصوصية على المستوى العام، عجز المنشآت التعليمية في استقبال الطلاب لتكدسها، تقديم نمط من التعليم يعتمد على التلقين والحفظ ويبتعد عن قياس القدرات العلمية، والإبداعية للطلاب، تراجع الدولة في سياستها لإرسال المبعوثين للجامعات الأوربية والاحتكاك بالمدارس التكنولوجية لنقل الخبرات، وقد استخدم الكاتب أطر مشاهد من الواقع، وتوصيف الحاضر في طرح مقولاته، حيث أشار إلى أن الملامح السابقة نتج عنها، تراجع تصنيف الجامعات المصرية على المستوى الدولي والإقليمي، تراجع الطلب العربي على المعلمين المصريين، وانخفاض الطلاب العرب القادمين لمصر طلبًا للعلم والمعرفة، وتحدد منى قرشي[٢١] في خطابها أبعاد أزمة السياسة التعليمية في مصر، في صورة محددة وهي الازدواجية التي يعاني منها التعليم المصري، وينتج عنه عدم توحيد الوجدان في إطار التنوع الثقافي ومقتضيات المواطنة، وتأتي هذه الازدواجية من ثلاثية التعليم الحكومي العام، الأزهري، الأجنبي في مصر، ثم عقم المناهج الدراسية التي تقوم على الحفظ والتلقين والطاعة وهي بالتالي لا تشكل الملكات العقلية القائمة على إحداث الدهشة والملاحظة وقوة التحليل، وأساليب البحث العلمي، وهي بذلك تضرب هدفًا رئيسًا وهي تنمية القدرات العقلية وحرية التفكير، ثم العجز القائم في نظم الامتحانات المتبعة، والتي عجزت بشكل واضح عن التقييم الفعلي لقدرات الطلاب، ثم عدم ربط مجانية التعليم بالمهارة والإبداع وليس بمبدأ تكافؤ الفرص مع تعليم متدن، وقد استخدمت الكاتبة إطار عرض وجهتي النظر مع تقييم الحافز، وتوصلت إلى أن التعليم كهدف قومي وخطوة للإصلاح السياسي لا بد وأن يقترن بتوسيع قاعدة المعرفة، وتنمية المهارات، وسد احتياجات سوق العمل، والحفاظ على الثقافة الوطنية، وأن الفشل في تحقيق هذه الأهداف يعني استمرار الأزمة والتدهور في النظام التعليمي.

ويستخدم سعيد إسماعيل علي[٢٢]، إطار الأحداث المعاصرة ليبرهن على أحد الأسباب الرئيسة في معوقات إصلاح المؤسسات التعليمية ويتعلق هذا السبب بضعف العائد

---

(٢١) منى قرشي، هل يصلح تعليمنا الحالي لمواجهة تحديات المستقبل، الوفد، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤.

(٢٢) سعيد إسماعيل علي، ١٩٨ جنيها، الوفد، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤.

المادي للمعلمين بما لا يتواءم مع أعباء الحياة وبيئة العمل، ويبرهن على ذلك بنموذج من البيئة العاملة في هذا الكادر وهم أساتذة الجامعات فوق السبعين وكيف أنهم لا يجدون أدنى متطلبات الحياة الكريمة بعد رحلة عطاء استمرت لسنوات طويلة، ويستخدم الكاتب البيانات والأرقام ليوضح تدني العائد المادي لأعضاء هيئة التدريس بما ينعكس مردوده على العملية التعليمية، والتي يعد المعلم فيها المحور الرئيس، ويخلص الكاتب إلى أن إصلاح النظام التعليمي مرهون في البداية بإصلاح وضع المعلم، بتوفير الحياة الكريمة.

٢. **إصلاح المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة الوفد ٢٠ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية بنسبة ٢٩,٨٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة في خطابها الصحفي، وقد أكدت الأطروحات في معناها العام على أهمية المؤسسات الاقتصادية كعنصر أساسي يؤثر في كافة جهود الإصلاح والتحول السياسي، وأشارت إلى أن السياسات الاقتصادية التي انتهجها النظام السياسي المصري لم تؤد إلى إنجاز حقيقي لمعدلات التنمية، ولم تشكل أرضية ملائمة لتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية، بل أفرزت مجموعة من التداعيات التي أثرت سلبًا على التغيير والتطور السياسي، من حيث انخفاض معدلات النمو وتناقص نصيب الفرد من الدخل القومي، وانتشار الفقر، وارتفاع نسبة البطالة، وتعميق حدة التفاوتات الاقتصادية، وزيادة أعداد المهمشين مع خلق قوى اقتصادية مضادة للإصلاح السياسي والديمقراطي باعتبار أن مصالحها لا تتحقق إلا في ظل انتهاك سيادة القانون، وغياب المساءلة والمحاسبة، بجانب زيادة معدلات الفساد السياسي والإداري، وكشفت الأطروحات على أن النظام السياسي المصري لم يوفر كثيراً من المتطلبات التي من شأنها تفعيل اقتصاد السوق، فلم يتخذ الإجراءات الكافية لمنع الاحتكار، وحماية المستهلك، كما أن تعاظم البيروقراطية والفساد في أجهزة المؤسسات الاقتصادية أدى إلى أن تكون مصر بيئة غير جاذبة للاستثمار، كما أن الدولة عجزت عن توفير الإجراءات اللازمة للتخفيف من أعباء الإصلاح الاقتصادي على الفقراء ومحدودي الدخل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتالي استمرار تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين مع الارتفاع المستمر في الأسعار وتدني مستوى المرافق والخدمات.

أوضح الخطاب أن التحول الاقتصادي له معاييره المحددة والتي تتطلب تنظيم عمليات

الإنتاج وتحديد مفردات المسار الاقتصادي والتي يشترك في تخطيطه فئات كثيرة، وتحتاج للارتقاء بالمهارات البشرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وضمان عدالة التوزيع التي تعوض الفوارق بين الدخول، وتصحيح الخلل الذي يمكن أن يطرأ على متوسطات الأسعار، وتكاليف المعيشة، وأكد الخطاب على أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية يتطلب تعديل مسارها ورسم أولوياتها في إطار خطة واضحة تستلزم مراعاة الأبعاد التالية :

- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وظهور مؤسسات متعددة للإقراض، مع ربط التعليم بسوق العمل .
- رفع جودة المنتجات المحلية والتوجه نحو التصدير .
- تسليط الضوء على الفرص التي يمكن للشباب استغلالها للإسهام في رفع مستوى التنمية الاقتصادية .
- إطلاق حرية الاستثمار للقطاع الخاص وقصر القطاع العام على الأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع .
- الإقرار بمبدأ المنافسة الكاملة بين المشروعات الإنتاجية وبالتالي تجريم الاحتكار بكافة أساليبه وأنواعه .
- إطلاق حرية الاستيراد والتصدير وعدم إخضاعها لأية قيود إلا مع ما يتعارض مع المصلحة العليا للوطن .
- استقرار الإطار التشريعي في مجال النشاط الاقتصادي .
- توقف الإنفاق العشوائي على المشروعات العامة غير المدروسة .
- توفير الأطر التنظيمية والقانونية للنشاط الاقتصادي بما يكفل لها حسن الأداء ويشجع على تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة ويسمح للمؤسسات الاقتصادية القائمة والجديدة بحرية العمل بعيداً رقابة البيروقراطية والروتين المعوق .
- الإيمان بحقوق العمال الذين يشكلون قاعدة عريضة وقوة إنتاجية مؤثرة في الاقتصاد القومي .
- توفير كافة الضمانات اللازمة للاستثمار الأجنبي في مصر بما لا يتعارض مع سيادة الدولة على مواردها الطبيعية وبما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي .
- رفض الخصخصة العشوائية ولكن في إطار خطة رشيدة واضحة، خاضعة لرقابة حقيقية تمارسها المؤسسات الدستورية المختصة ويتحقق بشأنها الشفافية الكاملة والعلانية والوضوح .

- تطوير وتحسين أداء القطاع المصرفي والارتفاع بكفاءة موظفيه وتطهيره من الفساد الذي يهبط بكفاءة وسلامة أدائه.
- إدارة القطاع العام بأسلوب سليم في ظل مناخ اقتصادي حر[٢٣].

يعرض علاء بيومي عبد العظيم[٢٤] في خطابه لأهم الآثار والمعوقات السلبية التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية المصرية، والمتمثل في تمركز البيروقراطية داخل هذه المؤسسات بأجهزتها المختلفة، مع التوسع في الإقراض المصرفي بدون ضوابط محددة وأطر تحكم هذا

---

(٢٣) انظر المقالات الآتية:

- عبد النبي عبد الباري، على الماشي، الوفد، ٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، رسائل إلى، الوفد، ٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، رد من. الصندوق الاجتماعي، الوفد ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، البطالة. . . البطالة. . . البطالة. . يا صندوق التنمية، الوفد ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخالق، الحكومة الاجتماعية للتنمية، الوفد، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، فائض الموازنة، الوفد، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد أمين، على فين، اتجاهات الخصخصة، الوفد، ١٥/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جمال بدوي، كلام في العضم، لماذا يصمت الجنزوري، الوفد، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- حازم هاشم مكلمخانة، الوفد، ٢٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، تخريب متعمد، الوفد، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- فتوح الشاذلي، رسالة حب، عمر أفندي والخصخصة، الوفد، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٩
- جمال بدوي، كلام في العضم، الحنظل. . والمر، الوفد، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، أزمة الحديد، الوفد، ٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- سعيد عبد الخلق، بين السطور، إيه الحكاية يا مستر عبد العزيز، الوفد، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخلق، أرض ميدان التحرير، ثاني، الوفد، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥
- سعيد عبد الخلق، ما قبل إلغاء صفقة بيع الأراضي، الوفد، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، ما رأي رئيس الوزراء في صفقة ميدان التحرير، الوفد، ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٥.

(٢٤) علاء بيومي عبد العظيم، إلى أين تتجه البيروقراطية يا دكتور نظيف، الوفد، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤.

الإقراض ومردوده على عمليات التنمية الاقتصادية في الدولة، ويستعين الكاتب بإطار الخبرات الشخصية والمشاهد الواقعية ليؤكد على إصرار المؤسسات في الدولة على عدم اتباع الأطر والقواعد التنظيمية والقانونية للنشاط الاقتصادي الحر بما يكفل لها حسن الأداء، وزيادة المردود التنموي وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وتطوير الإدارة المالية والارتفاع بكفاءتها في ظل الشفافية والوضوح، ويطرح فتوح الشاذلي في خطابه[٢٥]، للنتائج السلبية التي تنعكس بسبب الخصخصة العشوائية التي لا تحتكم للخطة الرشيدة والرقابة مع الشفافية المعلنة، ويبرهن الكاتب على ذلك بنموذج صفقة بيع عمر أفندي كمثال لتطبيق الخصخصة العشوائية، والتي كشفت بطبيعتها عن عورات كثيرة في النظام الاقتصادي المصري، بدءاً من طرح الشركة للبيع، وانتهاء بتسليمها للمستثمرين وتعيين أجنبي فرنسي رئيساً تنفيذيًا لها، ويشير الكاتب إلى أن السلبيات برزت في الجهل بأسس وقواعد التقييم وعدم التفرقة بين النشاط وبيع الأصول، وسوء الإدارة التي تسببت في خراب شركات القطاع العام وقطاع الأعمال، فأغلب رؤساء هذه الشركات تولوا مناصبهم بالوساطة والمحسوبية والمجاملة لصالح فئات معينة، ثم تضخم أعداد العمالة بسبب سياسة التعيين العشوائية والمحاباة والوساطة في عمليات التعيين، ويخلص الكاتب إلى أن الخصخصة هي الطريق الأمثل للقضاء على الفساد والفوضى في شركات القطاع العام ولكن في إطار خطة رشيدة وواضحة تتحقق بشأنها الشفافية الكاملة والوضوح.

ويشير جمال بدوي[٢٦] في خطابه إلى أن أحد الآثار السلبية التي ترتبت على التحولات الاقتصادية غير المدروسة في مصر وهي تعميق وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية بين أفراد المجتمع مع زيادة أعداد المهمشين في المجتمع، ويوضح الكاتب أن السياسات الاقتصادية أدت إلى حدوث صراع طبقي وتحول في المراكز للشرائح الاجتماعية مع صعود فئات من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه، وهبوط فئات أخرى من أعلى السلم الاجتماعي إلى أدناه، وتداخل شرائح اجتماعية غير متساوية في مجموعات طبقية متباينة المستويات والأصول مما أحدث تغيرات ليس فقط على مستويات الدخل، وطرق الإنفاق، ونمط الاستهلاك، وإنما أيضًا زاد من طموحات تلك الشرائح، وتبدلت أحوال أنبائهم، فمن يجد

---

(٢٥) فتوح الشاذلي رسالة حب، عمر أفندي والخصخصة، الوفد، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٩

(٢٦) جمال بدوي، كلام في العضم، الحنظل. . . والمر، الوفد، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣.

الفرصة المواتية يحاول استغلالها لتحقيق مصالحه الشخصية، ولم يحدد الكاتب إطاراً معيناً في عرضه لتصوراته، ولكن برهن على تأثيرات السياسات الاقتصادية السلبية بتغير القيم في المجتمع، نتج عنه غلبة القيم المادية على علاقات الأفراد، وسيادة قيم الاستهلاك الترفي، فلم يعد الاستهلاك قيمة مقابلة لقيمة الإنتاج بل أصبح وسيلة لتحقيق طموحات طبقية وتمايزات اجتماعية، مما أدى إلى بروز العديد من القيم السلبية، وعمت حالة من العزوف عن المشاركة السياسية، وسادت قيم الانحراف والفساد والجريمة والتطرف وغيرها من الأفعال التي تدل على تدهور القيم الاجتماعية، وتحويلها من قيم إيجابية بناءة، إلى قيم سلبية تضعف من قدرات البشر، وتهدم كيانات المجتمعات البشرية.

٣. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة الوفد ١٣ أطروحة حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات بنسبة ١٩,٤٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد أكدت تلك الأطروحات على معاني مهمة توضح أن للجهاز الإداري بالدولة تأثيرا سلبيا على عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، حيث السمة الرئيسة والرسمية للبيروقراطية المصرية هي الفساد، وضعف الفاعلية وهو ما ينعكس سلبًا على دور الأجهزة التنفيذية في تنفيذ السياسات العامة، وقد ظهرت سلبيات الجهاز الإداري بالدولة والمحليات في الملامح التالية:

- ارتبط الفساد الإداري بجهاز الدولة حيث انخرط شاغلو المناصب الإدارية العليا في ممارسات الفساد مما شجع على انتشاره في مستويات وظيفية أدنى، ولم تقتصر هذه الممارسات على مستوى المؤسسات المركزية فقط بل امتدت إلى المحليات بأشكال مختلفة.
- المركزية لا تزال المشكلة الأساسية التي تواجه الجهاز الإداري بالدولة في مصر.
- تضخم الجهاز الإداري بالدولة والهياكل التنظيمية مما أحدث العديد من مظاهر الازدواجية والتضارب في الاختصاصات.
- غياب الثقة بين جمهور المتعاملين والجهاز الإداري بسبب الفساد والبيروقراطية.
- ضعف البنية المعلوماتية وعدم مواكبة التطور والأساليب الإدارية الحديثة في دول العالم المتقدم.
- غياب المعايير في اختيار العناصر الإدارية وتدخل المصالح الخاصة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ في توجيه الموارد.

كما أكد الخطاب على أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح الجهاز الإداري بالدولة بشكل جذري سواء من حيث هيكلة التنظيم أو من حيث الأنظمة واللوائح التي يعمل بمقتضاها وذلك كالتالي :

- إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية وتحديثها بما يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة، وأقل فساداً بما ينطوي عليه ذلك من تكريس لأسس المساءلة والمحاسبة .
- قصر أنشطة الجهاز الإداري للدولة على الوظائف الأساسية مع التخلص من كافة الأنشطة الأخرى والتركيز على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار والتخفيف من حدة البيروقراطية ورفع المعاناة عن المواطنين عند التعامل مع الأجهزة الحكومية .
- تطوير التشريعات والقوانين الحاكمة للجهاز الإداري، وخلق كوادر بشرية قادرة على استيعاب التحديات وتنفيذها .
- تحسين جودة الخدمات المقدمة مع تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وترشيد الإنفاق الحكومي .
- تطوير نظام الحكم المحلي بما يتلاءم مع معطيات العصر[٢٧] .

يكشف سعيد عبد الخالق[٢٨]، في خطابه لبعض السلبيات التي أحاطت بالجهاز الإداري

---

(٢٧) راجع المقالات الآتية :

- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٤ .
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، العمش الإداري، الوفد، ٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- جمال يونس، ضربة قلم، النائب المقاول، الوفد، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عواطف والي، حماية أرض مصر، مسألة أمن قومي، الوفد، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عادل صبري، نقطة نظام، الحصاد المر، الوفد، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، بنار الفرن، الوفد، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد أمين، على فين، الاستغاثة بالرئيس، الوفد، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- ماجد محمد، على المكشوف، اهدمها . . يا نذير، الوفد، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٩
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، جامعة للبيع، الوفد، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جمال بدوي، كلام في العضم، جامعة للبيع، الوفد، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧ ص ٣
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عواد . . جامعة الإسكندرية، الوفد، ٥/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- طلعت المغاوري، تساؤلات، مصر ليست للبيع، الوفد، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤

للدولة والتي كان من نتائجها هروب الاستثمار الأجنبي من مصر، والتي تتمثل في نقص الكفاءة والفاعلية وغياب الشفافية والوضوح من خلال كوادر وقيادات بشرية مسئولة عجزت عن استيعاب الحاضر ومسايرته، ويستخدم الكاتب أطر المشاهد من الواقع ليبرهن على ترهل وضعف الجهاز الإداري بالدولة من خلال، تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في مصر، واتجاه الغالبية العظمى من المستثمرين إلى نقل نشاطهم التجاري لدول ومصانع مجاورة، استمرار زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسبة التضخم، وارتفاع الدين المحلي، وقد استخدم الكاتب بعض الأساليب المجازية في نقد أوضاع قيادات الجهاز الإداري بالدولة بتشبيههم بالعمش الإداري كمرض يصيب القيادات العليا التي تتعامل مع معايير المحاسبة والحوكمة بالأساليب المطاطة مما ينعكس أثره على المواطن، ويؤدي إلى هروب المستثمر بسبب الخوف من دخول الأسواق التي تظل تدور حول نفسها، ويأتي ذلك كنتائج طبيعية لغياب عناصر المعايير في اختيار القيادات الإدارية العليا، وتضارب المعلومات والبيانات المستقاة من الجهات الحكومية المختلفة.

ثالثًا: الخطاب الصحفي للحقوق والحريات العامة:

١. **حرية التعبير والتظاهر السلمي**: قدمت جريدة الوفد ٢٧ أطروحة حول قضية حرية التعبير والتظاهر السلمي بنسبة ٣٨٪ من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة بالجريدة، وقد جاءت هذه الأطروحات في مجملها لتعبر عن السياق التالي:

- إن توفير ضمانات حرية التعبير والتظاهر السلمي هي أحد الأركان الأساسية للديمقراطية وبدونها لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي وسياسي حقيقي.
- استمرار النظام السياسي المصري في مخالفة النصوص الدستورية والمواثيق الدولية المعنية بكفالة الحريات العامة فيما يخص الحق في التجمع والتظاهر السلمي، وإبداء الرأي والتعبير عنه، بل وتعتبره جريمة تستحق العقاب الفوري للقائمين به.
- التوسع في الاعتداء على المتظاهرين والمجتمعين سلميًا واستخدام الأمن والعنف لتفريق المتظاهرين بالقوة.
- تعرض المتظاهرين للاحتجاز والحبس والاعتقال بدون مبرر.
- التواجد الأمني المكثف ومنع المظاهرات بالقوة.

---

(٢٨) سعيد عبد الخالق، بين السطور، العمش الإداري، الوفد، ٢/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥

- استمرار العمل بالقوانين المقيدة للحريات والتجمع السلمي مثل قانون التجمهر، وقانون الاجتماعات والمظاهرات، وقانون الطوارئ الذي يشكل قيداً على حرية التجمع السلمي والذي بموجبه تمتلك السلطة السياسية صلاحيات واسعة في وضع القيود على حرية الأفراد في التجمع والتنقل والسفر.
- استمرار النظام السياسي في كبح الحريات والحقوق العامة للمصريين سواء التي تتعلق بحبس الصحفيين والكتاب ومحاكمتهم، وتهديدهم بالاعتقال، أو وضع القيود على الإبداع الفني، وقمع حرية التعبير عبر الإنترنت من خلال حجب وإغلاق مواقع إليكترونية، واعتقال واحتجاز وحبس العديد من المدونين.
- أكد الخطاب الصحفي للأطروحات كذلك على أن تفعيل خطوات الإصلاح السياسي تتطلب كفالة الحقوق والحريات العامة والتي تتضمن، حرية التعبير والاعتقاد والفكر، وحرية التنظيم والانضمام للأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، وحق التظاهر السلمي، والحق في المواطنة العادلة، وإلغاء القوانين الاستثنائية بجميع صورها وأشكالها، وتنقية القوانين المعمول بها من جميع النصوص المناهضة للحريات العامة، مع إرساء مبدأ حق التجمع والتظاهر السلمي، وحرية التعبير عن الرأي بجميع الطرق بما لا يتعارض مع الآداب العامة، وحرية تشكيل النقابات والجمعيات الأهلية مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة لجميع أفراد المجتمع، وحق كل مواطن في محاكمة عادلة، وعدم جواز الحبس الاحتياطي إلا في حدود القانون مع جعل التعذيب جناية خطيرة لا تسقط بالتقادم[٢٩].

---

(٢٩) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، محاكم التفتيش تهدد حرمة الرأي، الوفد، ١/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٤
- عادل صبري، نقطة نظام، جوعي في وجه السلطة، الوفد، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٦ ص ١٤
- جمال بدوي، كلام في العضم، إضراب العمال، الوفد، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٣
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، لماذا يضربون، الوفد، ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٦
- محمد أمين، على فين، من أولى بالتحقيق، الوفد، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عيب.. يا جامعة، المنصورة، الوفد، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، الحقوا.. خالتي الحاجة عائشة.. وخالي الحاج مجاور، الوفد، ٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥ =

يعرض عباس الطرابيلي[٣٠]، في خطابه لأحد أشكال انتهاك وتقييد حرية التعبير وإبداء الرأي، ويستخدم الكاتب في سياق مقولاته إطار المرجعيات الرسمية حيث يستشهد بواقعة حدثت في مؤسسة تعليمية ويحددها بجامعة المنصورة بتحويل الأستاذ الدكتور ياسر العدل إلى مجلس تأديب من قبل رئيس الجامعة والسبب رفضه واستنكاره لأحداث وقعت داخل الجامعة وإعلانه رأيه في إحدى وسائل الإعلام، الأمر الذي اعتبره رئيس الجامعة خروجا عن الشرعية وعدم الاستئذان قبل نشر رأيه، ويؤكد الكاتب أن هذا الوضع يبرهن مستويات القهر السياسي وسطوة الرأي الواحد، والنفي لكل من يخالف هذا الرأي، وبالتالي انتفاء الحق في التعبير حتى لو كان في مصلحة المجتمع، ويبرهن الكاتب على أن

- أنور الهواري، مرحبًا بشعب مصر، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١
- وجدي زين الدين، حكاوي، انتفاضة ضد الفقر، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد عبد القدوس، أولاد البلد، اعتداء صارخ على نقابة الصحفيين، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- مجدي حلمي، التجاهل الدائم سبب ثورة العمال، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- أنور الهواري، صامدون، الوفد، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١
- محمد أمين، على فين، مظاهرات الزبالين، الوفد، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- وجدي زين الدين، حكاوي، الجائعون لهم رأي آخر، الوفد، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧
- طلعت المغاوري، تساؤلات، انتفاضة العمال.. جرجس إنذار، الوفد، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدي مستقبلاً، الوفد، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥
- أنور الهواري، سنوات الغليان، الوفد، ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١
- حسين عبد الرازق، انتفاضة العمال ضد الحرامية، الوفد، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حسين عبد الرازق، الإضراب السلمي.. طريق العمال لحقوقهم، الوفد، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- معتز بالله عبد الفتاح، ليس بالقمع نقتل الرأي إن القمع يلبه قوة وانتشار، الوفد، ٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حازم هاشم، مكلمخانة، الوفد، ٩/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حسين عبد الرازق، قراءة في أوراق دولة بوليسية، الوفد، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، جامعة أسيوط الديمقراطية، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٦

(٣٠) عباس الطرابيلي، هموم مصرية، عيب.. يا جامعة المنصورة، الوفد، ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤

كبت حرية التعبير داخل الحرم الجامعي، وهو المكان المنوط به تنمية مهارات حرية الرأي والوعي والتثقيف السياسي يعني سياسة تعليمية فاشلة، وتدهور وخلل في القيادات.

ويوضح طلعت المغاوري[٣١]، لمظهر آخر من مظاهر أسباب التظاهر السلمي، من خلال إطار الأحداث المعاصرة، من خلال اندلاع المظاهرات والإضرابات السلمية للعمال بمختلف شركات قطاع الأعمال، بسبب تدهور أوضاعهم المالية، وسلب حقوقهم العمالية، وتدهور الجهاز الإداري، واستخدام أساليب القهر لإجبارهم على المعاش المبكر، مع التعامل الخاطئ لمفهوم الخصخصة، ويرى الكاتب أن التظاهر السلمي الذي قام به العمال في قطاعات مختلفة كان الهدف منه واحدا، وهو البحث عن الحقوق المهدرة والتي تتمثل في نظم الأجور والحوافز، والترقيات، والخدمات الصحية والاجتماعية، ويشير الكاتب إلى أن استخدام العمال لحقهم في الإضراب والتظاهر السلمي كأحد الحقوق العامة التي كفلها لهم الدستور جاء نتيجة إما لغياب التنظيمات النقابية القوية التي تستطيع الحفاظ على مصالح العاملين بها، أو نظراً لاستقطاب هذه القيادات من جانب الحكومة، وبالتالي فإن الظلم والقهر يؤدي إلى ثورات ويهدد أية خطوات للإصلاح السياسي.

ويوضح سعيد عبد الخالق[٣٢]، أحد المعوقات التي تقف ضد حركة التغيير والتحول الديمقراطي في مصر والتي تكمن في تدهور حقوق الطبقة العمالية مما نتج عنها اندلاع المظاهرات والإضرابات في مختلف القطاعات وبالتالي تهديد السلام الاجتماعي والاستقرار في الدولة ونظامها السياسي، استخدم الكاتب أطر المرجعية الدولية في عرض وتحليل القضية، من خلال تحليله للتقرير التليفزيوني الذي بثته المفوضية الأوربية عن المظاهرات العمالية في مصر، حيث استقى الكاتب أسباب التظاهر وتدهور العلاقة بين العمال والإدارات العليا لمجموعة من العوامل منها: تراكم السياسات الخاطئة التي يعاني منها العمال والتي ظلت بدون علاج لفترات طويلة، الأساليب الخاطئة التي يتعامل بها النظام مع هذه الحركات واستخدام المسكنات دون وضع الحلول الجذرية، وحرمان العمال من مختلف الحقوق مع العجز عن توفير أدنى الخدمات الأساسية لهم، ويرى الكاتب من خلال

---

(٣١) طلعت المغاوري، تساؤلات، انتفاضة العمال.. جرس إنذار، الوفد، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٤

(٣٢) سعيد عبد الخالق، بين السطور، الحلول المؤقتة للمظاهرات لن تجدي مستقبلا، الوفد، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٥.

طرح وجهة نظر معينة أن النظام السياسي المصري فشل في التعامل مع الأزمات الطارئة بسبب استخدام العلاج المؤقت، والدعم الأمني لفض التظاهر، دون البحث عن السبل التي تمنع حدوث هذه الأحداث في المستقبل.

ويؤكد الكاتب الإطار والدعم الخارجي لعلاج هذه الأزمة عبر دراسة أسباب تدهور أوضاع العمال، وخسائر القطاع العام، والفشل الذريع لعمليات الخصخصة، ويبرهن على ذلك بحجة أن العمال عرفوا طريق الحصول على حقوقهم، بما يعني أن التصادم القادم ينذر بالخطر ويهدد مسيرة التحول نحو الديمقراطية.

بينما يرى حسين عبد الرازق[٣٣]، أن التظاهر والإضراب السلمي للطبقة العمالية في سبيل نيل حقوقهم جاءت في الإطار الطبيعي من ضمن كفالة الحقوق والحريات العامة ومنها الإضراب والتظاهر السلمي، وأن هذه الانتفاضة حققت مجموعة من المزايا لدعم الحريات العامة منها: نجاح هذه والإضرابات في تحقيق جزء أساسي من مطالب العمال وحقوقهم التي طرحوها عبر المؤسسات النقابية وغيرها وباءت بالفشل، أوضحت الانتفاضة قدرتها على تحرير الحركة النقابية، من هيمنة الإدارات والسلطة والأمن، استخدام الطبقة العمالية المعايير والحقوق الدولية في التظاهر والإضراب السلمي، وبالتالي إسقاط كافة القيود التي فرضها قانون العمل على هذا التوجه، استخدم الكاتب إطار الأحداث العامة، والشخصيات الصانعة للأحداث في تحديد الأسباب الرئيسة والفرعية لعملية التظاهر والإضراب السلمي من قبل العمال، حيث حصر الكاتب الأسباب الرئيسة في ثلاثة عوامل هي: سوء الإدارة، وأخطاء سياسات الحكم القائمة على انسحاب الدولة من التنمية والاستثمار وتوفير الخدمات الأساسية وبيع القطاع العام، وتخفيض نسب الأرباح التي تصرف سنويًا للعمال، بينما جاءت الأسباب الفرعية ممثلة في، عدم صرف المستحقات المالية للعمال، التعنت في تثبيت العمالة المؤقتة، تعسف الإدارة، وإنهاء العقود للعمال وتصفية الشركات والمصانع، ثم تسريح العمال والإحالة للمعاش المبكر، ورفض التأمين عن العاملين ضد العجز والمرض.

٢. **الاهتمام بحقوق الإنسان**: قدمت جريدة الوفد ١٨ أطروحة حول قضية الاهتمام بحقوق الإنسان بنسبة ٤ ,٢٥ ٪ من إجمالي الحقوق والحريات العامة بالجريدة، وقد شملت هذه الأطروحات المحاور التالية:

---

(٣٣) حسين عبد الرازق، الإضراب السلمي، طريق العمال لحقوقهم، الوفد، ٢/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤.

- استمرار النظام السياسي المصري في انتهاك الحقوق المدنية والسياسية للمواطن المصري من خلال ممارسة العقاب الجماعي عن طريق الاعتقالات العشوائية المقترنة ببعض الأحداث.
- استمرار عمليات التعذيب وسوء معاملة السجناء.
- استمرار تدهور الحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطن المصري، مثل الحق في العمل حيث تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين، والحق في التعليم، حيث يعاني المصريون من تدني مستوى التعليم الحكومي في مختلف مراحله مع انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، الأمر الذي يجعل مجانية التعليم بلا معنى بجانب ارتفاع معدلات الفقر وبالتالي عدم القدرة على تأمين المسكن المناسب، والحصول على الخدمات الصحية والتأمينية المناسبة.
- انتهاك حقوق الطفل من خلال بعض المظاهر مثل ظاهرة أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال المنتشرة في المجتمع المصري.
- إن تدني مستوى أداء وفاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها، وانتشار الفساد المالي والإداري فيها، وتآكل قدرتها التوزيعية ـ أدى إلى حرمان قطاعات من المواطنين من التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ظهور الوساطة والمحسوبية مما شكل انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الفرص وحرمان الكثيرين من حقهم في الحصول على فرص عمل من خلال منافسة نزيهة يكون البقاء فيها للأفضل.
- افتقاد المجتمع والمواطن للأمن والأمان بسبب تنامي ظواهر العنف والبلطجة.
- إن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر ليست ظاهرة ظرفية طارئة ولكنها مرتبطة بالبنى والهياكل التي تعكس خصوصية الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر من حيث البنية التشريعية والقانونية والبنية المؤسسية، والبنية الاجتماعية والثقافية.
- أكدت الأطروحات على ضرورة التحرك لوقف تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر، والمساهمة في القضاء على ظواهر العنف الرسمي والاجتماعي من خلال دعم وتحفيز مشاركة المواطنين في إدارة شئون حياتهم ودعم قدراتهم الذاتية لتحسين مستوى معيشتهم.
- إن التحول إلى الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا بخلق أطر عملية للتغيير من خلال

عملية بناء منفصلة تقوم على الحوار الفعال، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، وكفالة حرية التظاهر والإضراب، وكفالة حرية المواطنين في فرص عمل لائقة.

- ومسكن ملائم ورعاية صحية وتعليمية بما يضمن لهم حياة كريمة[٣٤].

يوضح سعيد عبد الخالق[٣٥] في خطابه لأحد مظاهر تدهور وإهمال حقوق الإنسان والمتمثل في حقه في رعاية صحية سليمة، يستخدم الكاتب إطار المشاهد الواقعية مع مسارات البيانات والأرقام ليوضح مدى تدهور وتراجع الخدمة الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين وبالتالي ضياع حق من حقوقهم المتمثل في رعاية صحية سليمة، ويبرهن على تدهور هذا الحق من خلال تدهور الخدمات الطبية والعلاجية بالمراكز والمستشفيات الحكومية، والإهمال المتزايد في عدم تنمية الكوادر البشرية من الأطباء وأعضاء هيئة

---

(٣٤) انظر المقالات التالية:

- سكينة فؤاد، حضرة صاحب السيادة.. المواطن، الوفد، ١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد حسن احمد، ليسوا أطفال شوارع.... بل أطفال مصريون، الوفد، ١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- سعيد عبد الخالق، بين السطور، الرعاية الصحية.. في خطر، الوفد، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- محمد زكي، شواكيش، الضحايا وتلفيق القضايا، الوفد، ١٣/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- جمال بدوي، كلام في العضم، محنة ايمن نور، الوفد، ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ص٣
- نعم الباز، حيواناتهم أهم من أولادنا، الوفد، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ماء، الوفد، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- الشافعي بشير، ملف التعذيب في مجلس الشعب، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤
- أنور الهواري، سنوات الهوان، الوفد، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١
- أنور الهواري، من اجل الدستور والرغيف سوف نقاتل، الوفد، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١
- جمال بدوي، كلام في العضم، ثلاث حوادث، الوفد، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- محمد أمين، على فين، وحشتنا يا بابا، الوفد، ٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، بلا قيمة، الوفد، ١١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦
- مجدي حلمي، من يرد الاعتبار للمصريين، الوفد، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- وجدي زين الدين، حكاوي، النظام هو المسئول، الوفد، ١٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٧
- محمد مصطفى شردي، كلمة أخيرة، ماذا يحدث في المعادي، الوفد، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩

(٣٥) سعيد عبد الخالق، بين السطور، الرعاية الصحية... في خطر، الوفد، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥

التمريض، خفض الموازنة المخصصة لوزارة الصحة بنسبة ٤٠٪ وبالتالي انخفاض الميزانية المخصصة للعلاج، تراكم الديون على شركات الأدوية والنتيجة الحتمية لذلك انعدام الرعاية الصحية للمواطن المصري.

بينما يعرض محمد أمين[٣٦]، في خطابه لصورة أخرى من صور تدهور حقوق الإنسان في النظام السياسي المصري، وتتمثل هذه الصورة في قمح حرية التعبير والنشر وما يواجهها من اعتقال وحبس في ضوء القوانين الاستثنائية بما يعرقل أية عملية للتغيير السياسي، ويبرهن على ذلك من خلال الاستعانة بإطار إنساني لنداء بنات الكاتب الصحفي أحمد عز الغائب خلف الأسوار لعلها تجد من يسمعها ويطلق صراحه، ويرى الكاتب أن الصحفي أحمد عز كغيره من أصحاب الرأي المحبوسين على ذمة هذه القضايا ليسوا مذنبين بل إنهم استخدموا حقهم الذي أجازه الدستور في التعبير مع توافق النظام السياسي بإطلاق الحرية إلى أعلى مدى، ولكن قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية هي التي تحدد سقف حرية الرأي من عدمه وكونها جريمة يعاقب عليها القانون أم لا، ويخلص الكاتب في تصوراته إلى أن الشعوب تتقدم بالحريات، والحريات الأساسية للمواطن هي التي تشجع على الاستثمار، بينما إعاقة هذه الحرية كما عبر عنها الكاتب في صورة نداءات بنات أحمد عز فهي التي تدفع بهروب المستثمرين، فيصعب الحديث عن الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بدون تحقيق التوازن بين أمن المواطن وأمن الوطن.

٣. **حرية تكوين الأحزاب السياسية**: قدمت جريدة الوفد ٨ أطروحات حول قضية حرية تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية بنسبة ١١,٣ ٪ من إجمالي أطروحات الحقوق والحريات العامة، وقد ركزت هذه الأطروحات على المحاور التالية:

- إن كثرة الأحزاب السياسية لا تعني بالضرورة أن هناك حياة حزبية مؤثرة، فالأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية غير قادرة على أن تلعب دوراً في بلورة اتجاهات الرأي العام حول بعض القضايا العامة، كما أنها غير قادرة على التأثير في الحكومة بشأن عملية اتخاذ القرارات وذلك بسبب القيود المفروضة عليها من السلطة.
- هناك علاقة طردية بين وجود الأحزاب السياسية والديمقراطية حيث وجود الأحزاب ليسا دليلاً كافيا على اتساع حجم الديمقراطية نظراً للقيود المفروضة عليها، وشل قدرتها

(٣٦) محمد أمين، على فين، وحشتنا يا بابا، الوفد، ٢-٣/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٦

على ممارسة أدوارها وحل مشكلات المجتمع بسبب تكريس السلطة، واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات.

- لا تنشأ حياة سياسية سليمة بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة في المجتمع.
- إن تفعيل خطوات الإصلاح السياسي يتطلب ضرورة إشراك جميع الأحزاب السياسية ليكون لها دور إيجابي في التوجهات والأفكار والرؤى المطروحة على الساحة مما يثري وجودها الإيجابي، وتأثيرها الفعال، في تناول المشكلات المجتمعية.
- المطالبة بحرية تكوين الأحزاب السياسية نظراً لقيامها بأطر وظيفية في العمل السياسي وتشابك المجتمع وتطوره من خلال إعداد الكوادر السياسية، وتنمية مهارات العمل السياسي، والتثقيف السياسي، والمساهمة في عمليات التنمية.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإلغاء القيود التي تمنع وتحد أنشطتها المشروعة[٣٧].

يفسر جمال بدوي[٣٨]، في خطابه العقبات الرئيسة التي تعوق الحياة الحزبية في مصر، وتقيد حرية الأحزاب في ممارسة النشاط السياسي وتكوين قاعدة جماهيرية، والتي تنبع من فكر النظام السياسي الحاكم الذي ارتبط مفهومه للتعدد الحزبي بشكل مخالف للنمو الليبرالي الحر المعبر عن القوى الشعبية، فجاءت الأحزاب السياسية محكومة بإرادة الدولة وخاضعة للقانون الذي وضعه النظام الحاكم، ومقيدة بأغلال قانون الطوارئ، ويرى الكاتب أن المواطن المصري فطن إلى هذه السياسة وأدرك أن النظام السياسي يرغب في أشكال ينحصر في القيام بدور الكومبارس لتكريس دولة الحزب الواحد، مما نتج عنه انصراف المواطنين عن

---

(٣٧) انظر المقالات التالية:

- محمد سلماوي، قرار معين، برفض ١٢ حزبًا، الوفد، ١١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الدستور والأحزاب، الوفد، ٢١/ ١/ ٢٠٠٧
- جمال بدوي كلام في العضم، محنة الأحزاب، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- جمال بدوي كلام في العضم، سياج العدل، الوفد، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣
- عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب. . . . والممارسة السياسية، الوفد، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧
- إبراهيم القرضاوي، من نقطة الأصل، الأداء الحزبي بين الوهم والحقيقة، الوفد، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٤

(٣٨) جمال بدوي، كلام في العضم، محنة الأحزاب، الوفد، ٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٣

ممارسة السياسة برمتها، واكتفوا بالمشاهدة والتعليق، ومقاطعة الانتخابات العامة حتى لا يشاركوا في لعبة معروفة النتائج، ويبرهن الكاتب على صورة أخرى معوقة لحرية العمل الحزبي وهي، محاولات إقصاء القضاء على الإشراف على العملية الانتخابية، ويبرهن على ذلك بتراجع نسب الحزب الحاكم في الانتخابات التي أشرف عليها القضاء، بجانب إحراج النظام السياسي بفعل عمليات التزوير والبلطجة.

ويرى عبد العزيز النحاس[٣٩]، أن الحكومة مستمرة في موقفها على احتكار كل الأدوار، واستمرار حصار الأحزاب الشرعية في مقراتها، وتضييق الخناق عليها في العمل بالشارع والميادين العامة والمصانع والجامعات الأمر الذي يخلق نوعًا من الاحتقان وظهور كتل لا تعرف سوى الضعف، استخدم الكاتب إطار المرجعيات الرسمية ليبرهن على تقييد حرية الأحزاب في ممارسة نشاطها من خلال تصريحات المسئولين الحكوميين بدعوة طلاب الجامعات للانخراط في العمل السياسي إلا أن هذه الدعوات كانت مشروطة بعدم وجود أية نشاط حزبي أو ديني وبالتالي العودة إلى نقطة البداية، وجمود الحراك السياسي، فمنح الأحزاب حقوقها الشرعية في ممارسة العمل السياسي هو الملاذ والوسيلة الوحيدة للتحول نحو الديمقراطية.

٤. **تمكين المرأة**: قدمت جريدة الوفد ٧ أطروحات حول قضية تمكين المرأة بنسبة ٩,٩٪ من إجمالي الأطروحات وقد جاءت الأطروحات معبرة في مجملها عن المسارات التالية:

- ما زالت مصر تحتل مرتبة متدنية بين دول العالم في مجال تمكين النوع الاجتماعي وفقًا للتقارير الدولية وتقارير التنمية البشرية ووفقًا للمعايير التي تعكس مشاركة المرأة في الحياة المهنية والسياسية.
- استمرار ضعف وتدني تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتقلد المناصب الإدارية العليا ذات الصلة بصنع القرار.
- منع المرأة من ممارسة أعمال بعينها وعدم مساواتها مع الرجل في الفرص المتاحة أمام الطرفين وفي الحقوق السياسية فهي ما زالت بعيدة عن مراكز القيادة وصنع القرار.
- الافتقار إلى الإطار التشريعي الذي يساند المرأة.
- العنف الموجه ضد المرأة بمختلف أشكاله.

---

(٣٩) عبد العزيز النحاس، صواريخ، الأحزاب. . . . والممارسة السياسية، الوفد ١٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧

- **التأكيد على الاهتمام بتمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيدا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.**
- **إن المرأة هي نصف المجتمع ولها دور رئيس في حياة الأسرة و المجتمع ككل، الأمر الذي يتطلب كفالة كافة حقوقها مثل الرجل والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات والترشيح وتولي المناصب الإدارية المختلفة والعمل في النشاط المدني، والتمكين الاقتصادي لها، وكفالة الرعاية الصحية السليمة لها مع وقف مختلف أشكال العنف والاضطهاد(٤٠).**

obeikandl.com

(٤٠) انظر المقالات التالية:

- حسن الحيوان، التساوي والمساواة في قضية المرأة، الوفد، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٤
- نبيل زكي، أسلحة التدمير الشامل ضد المرأة، الوفد، ٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤
- حسين عبد الرازق، المرأة القاضية بين الترحيب والمقاومة، الوفد، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٤